الأمم المتحدة S/2008/183

مجلس الأمن

Distr.: General
19 March 2008
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٧ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وطلب إليّ رصد إنجاز النقاط المرجعية الأساسية الواردة في تقريري المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) وتقديم تقرير بشأنها بحلول ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبريا، بما فيها التقدم المحرز نحو إنجاز النقاط المرجعية المتعلقة بمرحلة تخفيض عناصر البعثة من خطة الدمج والتصفية والسحب.

ثانيا – التطورات الرئيسية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

ألف – الوضع السياسي

٢ – بقي الوضع السياسي في ليبريا بصورة عامة مستقر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، ذكرت الرئيسة إلين جونسون سيرليف، في خطابها السنوي عن حالة الجمهورية أمام المجلس التشريعي، أن معدل النمو الاقتصادي في البلد قد بلغ ٩ في المائة وأن الإيرادات المحصلة لفترة الـ ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٠٧ قد بلغت ١٦٣,٣ مليون دولار، متجاوزة بذلك الهدف السنوي المتوقع والبالغ ١٥٢,٥ مليون دولار. كما ذكرت الرئيسة أن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي كانا قد ألغيا أكثر من ٦٧١ مليون دولار من الديون المتأخرة على ليبريا والبالغة ٤,٨ بليون دولار، وأن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق على ترتيبات تمويلية تتيح إعفاء ليبريا من مبلغ يقدر بـ ٩٢٠ مليون دولار من ديونها. وإضافة لذلك، ذكرت الرئيسة أن تقدماً كبيراً قد أحرز في

240308 200308 08-27161 (A)

إعادة بناء الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية. وشددت على الحاجة لإجراء استعراض دستوري شامل يعالج، فيما يعالج، موضوع اللامركزية، وإصلاح الأراضي وحدود فترة ولاية الرئيس وأعضاء الهيئة التشريعية. وشددت أيضا على أهمية خلق ليبريا جديدة تلغي ماضي الانقسام والتهميش والإقصاء وتستعيض عنه بالشمول وتكافؤ الفرص والتمكين لجميع الليبريين.

٣ - وحضرت الرئيسة إلين جونسون سيرليف، في جهد إضافي لتعزيز المصالحة السياسية والعرقية، احتفالاً وطنياً للسلام في مونروفيا في ٢ كانون الثاني/يناير، حيث أشعلت، مع جورج وييا، المرشح الرئاسي السابق عن حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، شعلة للسلام، وسلطت الضوء على الحاجة للمصالحة الوطنية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت الرئيسة نيتها إصدار عفو عن جورج كوكو، الرئيس السابق للجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، الذي كان يحاكم بتهمة الخيانة. ولكنها ذكرت أن محاكمة الشخصين الآخرين المتهمين بالخيانة ستتواصل.

٤ - وفي ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، قامت مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، أنجيلا ميركل، بزيارة إلى ليبريا، تعهدت أثناءها بتقديم ٤ ملايين يورو إضافية لبرنامج التنمية في ليبريا، كما وعدت بمواصلة ألمانيا دعمها للجهود التي تبذلها ليبريا للحصول على تخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف. وفي ٢١ شباط/فبراير، قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج دبليو بوش، بزيارة إلى ليبريا، أجرى أثناءها مناقشات مع الرئيسة إلين جونسون سيرليف حول التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية في البلد. وتعتبر هذه الزيارة الأولى لرئيس للولايات المتحدة إلى البلد منذ ٣٠ عاماً. وقد تعهد الرئيس بوش بأن تواصل حكومته تقديم الدعم لجهود حفظ السلام وإعادة التعمير في ليبريا، ولبرنامج إصلاح قطاع الأمن في البلد. كما أعلن أن حكومته ستقدم مليون كتاب مدرسي لتلاميذ المدارس، بالإضافة لطاولات ومقاعد دراسية من أجل ١٠ ٠٠٠ تلميذ للعام الدراسي القادم.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، رفض مجلس النواب مشروع قانون تجميد الأصول، الذي كان قد طرح على الهيئة التشريعية في تموز/يوليه ٢٠٠٧، على أساس انتهاك أحكام المشروع للدستور الليبري. ورداً على ذلك، كررت الرئيسة من جديد التزامها بالمبادئ الواردة في القانون المقترح، وأكدت أنها ستواصل البحث عن خيارات أخرى تتوافق مع قوانين البلد بهدف تنفيذ القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، الذي طالب المجلس فيه الدول بتجميد أصول كبار المسؤولين في نظام رئيس ليبريا السابق، تشارلز تيلور. وكان الهدف من مشروع

القانون تقديم أحكام بشأن تجميد وحجز أو مصادرة الأصول التي يمتلكها الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، والأشخاص الذين حصلوا على فوائد غير قانونية بفضل مناصبهم العامة أو لقاء خدمات عامة.

٦ - وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير محاكمة السيد تشارلز غيود براينت، الرئيس السابق لحكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، الذي اتهم بتخريب الاقتصاد باختلاسه لمبلغ ١,٣ مليون دولار. وفي ٣ آذار/مارس، أعلن وزير العدل عبر الإذاعة الوطنية أن الحكومة قد فشلت في التوصل إلى تسوية خارج إطار المحكمة مع السيد براينت بهدف وقف محاكمته مقابل إعادة المبالغ المختلسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت أيضاً محاكمة السيد إدوين سنو، الرئيس السابق لمجلس النواب، الذي اتهم بسرقة حوالى مليون دولار من الأموال العامة من الشركة الليبرية لتكرير النفط خلال شغله لمنصب مدير عام الشركة.

٧ - وتواصل تحسن العلاقات بين الهيئة التنفيذية في الحكومة والهيئة التشريعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سنت الهيئة التشريعية عدة قوانين هامة، منها قانون لجنة الحوكمة. وتعكف الهيئة التشريعية حالياً على استعراض قانون لجنة مكافحة الفساد، وقانون مدونة قواعد السلوك، وقانون تعديل حوافز الاستثمار وقواعد الإيرادات وقانون معدِّل لقانون العقوبات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب جلسات استماع علنية للتحقيق في الادعاءات التي تقدم بها الرئيس السابق لمجلس النواب، السيد سنو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بشأن حصول بعض أعضاء المجلس من الهيئة التنفيذية في الحكومة على مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار لإغرائهم للتوقيع على قرار يدعو لإقالته من منصبه. وقدم السيد سنو، أثناء جلسة الاستماع بتاريخ ٣ آذار/مارس، تسجيلات صوتية يزعم فيها إقرار أربعة أعضاء في الهيئة التشريعية باستلام كل منهم ٠٠٠ ٥ دولار لإقالته من منصبه كرئيس للمجلس.

٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعمها لجهود الحكومة الرامية إلى إعادة هيكلة نظام الأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس، بالتعاون مع لجنة الحوكمة ولجنة الانتخابات الوطنية والمعهد الجمهوري الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتيسير حلقة عمل لممثلي الأحزاب السياسية وأعضاء الهيئة التشريعية لمدة يومين تناولت إصلاح نظام الأحزاب السياسية.

باء – الوضع الأمني

٩ – بقي الوضع الأمني في ليبريا هادئا ومستقرا بصورة عامة. إلا أنه وقعت عدة اضطرابات مدنية عنيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير داخل مزارع المطاط. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قتل مدير بلجيكي لمزرعة مطاط شركة ليبريا الزراعية في بوكانان، مقاطعة غراند باسا. وقد حدث إطلاق النار عقب توقيع اتفاق بين الحكومة والشركة يتيح للشركة تملك أرض محيطة بالمزرعة. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، حرق خمسة أشخاص مجهولي الهوية ثلاثة منازل وقتلوا شخصاً آخر يقيم في قرية زيناكبا في المزرعة.

١٠ – وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أثناء مسيرة طلابية للاحتجاج على عدم كفاية المرافق والمواد التعليمية في المدرسة الرئيسية داخل مزرعة غوتري للمطاط، أتلف المحتجون معدات استخراج المطاط وألحقوا أضراراً بمنزلين تملكهما إدارة المزرعة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، نظم عمال المزرعة مظاهرة للاحتجاج على التأخر في دفع مرتباتهم وعدم توفير فريق الإدارة المؤقت خدمات اجتماعية لهم. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، جرى وقف فريق الإدارة المؤقت، الذي كانت الرابطة الليبرية لمزارعي المطاط قد شكلته، عن العمل نتيجة لاستمرار التوترات داخل المزرعة.

١١ – وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أضرب عمال مزرعة فايرستون للمطاط عن العمل احتجاجاً على عدم دفع الزيادات على مرتباتهم التي وعدتهم بها إدارة الشركة وعلى مزاعم حول عدم استعداد الحكومة للاعتراف بأعضاء نقابة العمال المنتخبين. وتحول الإضراب إلى أعمال عنف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عندما قام ١٥٠ عاملاً مسلحاً بخناجر وفؤوس وبنادق وحيدة الماسورة بسد الطرق إلى المزرعة، ونهبوا المركز الصحي وأحرقوا المكاتب ودمروا ممتلكات الشركة. فهرع عناصر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشرطة الوطنية الليبرية لإعادة الهدوء. ولكن التوترات لم تتوقف إلا بعد إصدار المحكمة العليا قراراً يؤيد صحة انتخابات نقابة العمال.

١٢ – وشملت التطورات الأخرى الهامة على الصعيد الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيام مجموعات مختلفة بتنظيم مظاهرات عنيفة. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تظاهر ما يقارب ١٥٠ عنصراً من القوات المسلحة الليبرية السابقة ودائرة الأمن الخاص والشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا احتجاجاً على عدم دفع مستحقاتهم. فأعاقوا حركة المرور وألقوا بالحجارة على عربة للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا مما هشم زجاجها الأمامي. وفي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أيضاً، نظمت مجموعة من العناصر السابقة في القوات المسلحة الليبرية مظاهرة عنيفة ضد هدم هياكل غير قانونية في المنطقة المحيطة بمركز

باركلي للتدريب في مونروفيا. وجرح في الحادث خمسة ضباط في الشرطة الوطنية الليبرية بسبب الأحجار التي ألقاها المتظاهرون.

١٣ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تحولت جمهرة من الناس عند مركز شرطة بوكانان، في مقاطعة غراند باسا، إلى أعمال عنف، وكانت الجمهرة قد جاءت للمطالبة بإطلاق سراح ثلاثة مشتبه بارتكابهم جريمة قتل. وفي ١٣ شباط/فبراير، قامت جماعة من الرعاع تطالب، بإطلاق سراح شخص يشتبه بارتكابه لجريمة قتل بإشعال النار في مركز للشرطة في تابيتا، في مقاطعة نيمبا. وقد نجحت الشرطة الوطنية الليبرية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في السيطرة على هذه الحوادث بفعالية.

١٤ - وقد أدى تواصل الأعمال الإجرامية، بما في ذلك أعمال السلب المسلح والاغتصاب، ولا سيما في مونروفيا والمناطق المحيطة بها، إلى انعدام ثقة الشعب بقدرة الشرطة الوطنية الليبرية على تنفيذ مهامها بفعالية. ولمعالجة هذا الوضع، زادت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من دورياتها الراكبة والراجلة في مناطق مونروفيا التي يرتفع فيها معدل الجريمة. وإضافة لذلك، قامت البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بنشر ٣٧ مستشاراً وضابط أركان من شرطة الأمم المتحدة بصورة مؤقتة بهدف تدعيم الدوريات التي يقوم بها عناصر البعثة والشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة مجلس الأمن الوطني في وضع استراتيجية أمن وطنية وخطة تشغيلية. وتركز الاستراتيجية على تنسيق المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون والوكالات الأمنية، بالإضافة لدعم التعاون بين المجتمع والشرطة من خلال تبادل المعلومات. ويقود وزير العدل أيضاً الجهود التي تبذل لتحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع. وفي هذا الصدد، قامت وزارة العدل والشرطة الوطنية الليبرية بتزويد عدة مواطنين من مونروفيا بهواتف خلوية بغية تعزيز قدرتهم على تقديم معلومات آنية عن الأنشطة الإجرامية في مجتمعاتهم المحلية.

١٦ - وظلت الحالة الأمنية مستقرة على طول الحدود مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تنفيذ عمليات عديدة لردع ما يمكن أن يحدث من نقل للأسلحة عبر الحدود وتجنيد المرتزقة، وأيضاً لطمأنة السكان المحليين وتحسين التنسيق فيما بين الوكالات الأمنية المنتشرة في المناطق الحدودية. وسيّرت البعثة مع القوات المسلحة الغينية دوريات منتظمة متزامنة على الحدود بين ليبريا وغينيا في ''عملية سسكين''. وجرى تسيير دوريات متزامنة مماثلة على طول الحدود بين ليبريا وسيراليون مع القوات المسلحة السيراليونية في ''عملية لوكو''. وإضافة لذلك، نفذت

عمليات خاصة على الحدود بين سيراليون وليبريا خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في سيراليون في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وواصلت البعثة أيضاً تسيير دوريات منسقة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بهدف رصد الحالة الأمنية على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار.

ثالثا – نشر البعثة

ألف – العنصر العسكري

١٧ – بتاريخ ١ آذار/مارس، بلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٩٤٨ ١٢ عنصراً من أصل العدد المأذون به البالغ ١٢٥ ١٥ عنصراً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم خدماتها الأمنية في جميع أنحاء ليبريا. وأجرت البعثة عدة عمليات محاصرة وتفتيش لاستعادة أسلحة، وقدمت دعمها لبرنامج جمع الأسلحة من المجتمع المحلي مقابل تحقيق التنمية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقامت بدوريات جوية وأرضية ولا سيما على طول الحدود الليبرية، كما ساعدت في إصلاح الطرق والجسور. وإضافة لذلك، بدأت البعثة تنفيذ عدد من الأنشطة الإنسانية، بما فيها إصلاح وبناء المدارس، وإنشاء الحدائق العامة وتوفير الخدمات الطبية مجاناً.

١٨ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضاً توفير الحماية الأمنية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وأجرت وحدة شرطة الرد السريع التابعة للبعثة ''تمرين بلو فيش'' في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و ''تمرين غرين هورايزن'' في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدعم من القوات المسلحة والشرطة التابعة لجمهورية سيراليون، وذلك بهدف تدعيم الأمن في المحكمة الخاصة. ولما كان من المتوقع انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بدأت اتخاذ خطوات لضمان حصول قوة الحراسة العسكرية المعينة لحماية المحكمة الخاصة لسيراليون على دعم إداري ولوجيستي كاف لتنفيذ أعمالها بعد مغادرة موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

باء – عنصر الشرطة

١٩ – بتاريخ ١ آذار/مارس، بلغ قوام شرطة البعثة ١٩٤ ١ عنصراً من أصل الحد الأقصى المأذون به وهو ٢٤٠ ١ عنصراً، ويشمل ذلك ٥٦٤ مستشاراً في شرطة الأمم المتحدة، و ٦٠٣ ضباط في خمس وحدات للشرطة المشكلة، و ٢١ ضابط إصلاحيات، و ٦ ضباط هجرة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نشرت الأمم المتحدة أربعة من أخصائيي الشرطة في

مقر الشرطة الوطنية الليبرية. كما عينت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مدير مشروع واحد للإشراف على إنشاء وحدة مواجهة الطوارئ.

رابعا – حالة تنفيذ ولاية البعثة

ألف – إعادة بناء الشرطة الوطنية الليبرية

٢٠ – على نحو ما أشير إليه في تقريري السابق (S/2007/479)، فقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا هدفها الأولي المتمثل في توفير التدريب الأساسي لعدد ٥٠٠ ٣ ضابط شرطة بحلول ٣٠حزيران/يونيه. وقد تخرج حتى الآن من أكاديمية الشرطة الوطنية ٢٦٦ ٣ من ضباط الشرطة. وقد تخرجت الدفعة النسائية الأولى التي تضم ١١٠ من مجندات الشرطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مما أوصل العدد الكلي للنساء في قوة الشرطة إلى ٣٦١ (١٠ في المائة). وفي ١٤ كانون الثاني/يناير بدأ تدريب الدفعة الثالثة والثلاثين التي تضم ١٥٠ مجندا من ضمنهم ١١٥ من النساء، الذين أكمل بعضهم البرنامج الخاص للدعم التثقيفي الذي أعدته وزارة التعليم والشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اكتملت عدة برامج متقدمة المستوى تهدف إلى تعزيز القدرات الإشرافية والتخصصية لدى أفراد الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنيس. وتبرعت جمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ مليون يورو لصالح الشرطة الوطنية الليبرية لدعم المزيد من التدريب.

٢١ – بدأ تدريب الدفعة الأولى لضباط وحدة مواجهة الطوارئ، التي تضم ٩٠ ضابطاً من بينهم امرأة واحدة. ومن المتوقع أن يبدأ تدريب الدفعة الثانية في تموز/يوليه. ومن المتوخى أن يبدأ ٢٠٠ من ضباط وحدة مواجهة الطوارئ البالغ قوامها ٥٠٠ ضابط العمل بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقدمت الولايات المتحدة ٥ ملايين دولار وأيرلندا ١,٤ مليون دولار إلى حكومة ليبريا لتطوير وحدة مواجهة الطوارئ.

٢٢ – وجرى نشر حوالي ٩٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية المأذون بنشرهم. غير أن عمليات الشرطة على مستوى المقاطعة لا تزال تواجه عوائق من جراء الافتقار إلى الهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لعمل الشرطة، بما فيها المركبات ووسائل الاتصال؛ والافتقار إلى الأموال اللازمة لشراء الوقود للمولدات الكهربائية والمركبات، إن وجدت؛ والغياب المتكرر للضباط عن مراكز عملهم. وسعيا لمعالجة المعدل المرتفع للتغيب عن العمل وغيره من المسائل التأديبية داخل قوة الشرطة، جرى إرسال أربعة من الأخصائيين، ذوى الخبرة، من شرطة الأمم المتحدة إلى البعثة للعمل مستشارين في مجال المعايير المهنية. وإضافة

إلى ذلك، يجري اتخاذ خطوات لتنقيح دليل مهام الشرطة، وتعميم الإطار التشغيلي لوحدة معايير وممارسة الشرطة والتحقق من أعداد ومواقع أفراد الشرطة الوطنية الليبرية من أجل تصويب جداول المرتبات.

٢٣ - وتتلقى الحكومة دعما من شركائها الدوليين لمعالجة التحديات اللوجستية التي تواجه الشرطة الوطنية الليبرية. ونتيجة لهذه المساعدة، جرى تجديد وتجهيز أقسام الشرطة في هاربر في مقاطعة ماريلاند، وكاكاتا في مقاطعة مار غيبي وغبارنغا في مقاطعة بونغ. واكتمل إنشاء مقار شرطة المقاطعات في زويدرو في مقاطعة غراند جيده، وباركلايفيل في مقاطعة غراند كرو وهاربر في مقاطعة ماريلاند، فضلا عن قسم الشرطة الريفي في سانيكيلي في مقاطعة نيمبا، في حين يجري العمل في إنشاء مقري شرطة في مقاطعتي ريفر جي وريفر سيس. واكتملت عمليات تجديد مهاجع ومكاتب للإناث، وإنشاء مهاجع وحجرات دراسة للذكور في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة.

٢٤ - واكتملت، بمساعدة مشاريع البعثة السريعة الأثر عملية إعادة بناء أقسام الشرطة وإصلاحها في غباه في مقاطعة بومي، وبوبولو في مقاطعة غباربولو، في بلدة تو في مقاطعة غراند جيده، وفويا وكولاهون في مقاطعة لوفا، وغانتا في مقاطعة نيمبا، وويبو في مقاطعة ريفر جي. وإضافة إلى ذلك لا يزال العمل جاريا في إعادة بناء أقسام الشرطة وإصلاحها في سينجي في مقاطعة غراند كيب ماونت، وموورويه ونيوزين في مقاطعة ريفر سيس وبلدة أيه أف سي خان في مقاطعة سينو. وكما تقدم ألمانيا وبلجيكا أموالا لبناء ثكنات للشرطة في تسع مقاطعات، تشمل لوفا، وغراند كيب ماونت، ونيمبا، وغراند جيده، وريفر جي، وماريلاند، وبونغ، وريفر سيس وغراند كرو. وبرغم هذه الجهود فما زال العديد من أقسام الشرطة في حاجة ملحة للإصلاح.

٢٥ - وجرى في شباط/فبراير تشييد مكتب جديد لشؤون الهجرة بتمويل من مشاريع البعثة ذات الأثر السريع وجرى تسليمه للحكومة في غانتا في مقاطعة نيمبا. وسيبدأ العمل قريبا في مكتبين آخرين لمراكز شؤون الهجرة يقعان في بولو نغودو بورت في مقاطعة لوفا وغيبلاكين بوردر بورت في مقاطعة ريفر جي. ووافقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء مراكز حدودية لشؤون الهجرة في يكيبا بورت في مقاطعة نيمبا، وبو ووتر سايد بورت في مقاطعة غراند كيب ماونت، وهاربر في مقاطعة ماريلاند وفوينجاما في مقاطعة لوفا. ولا يزال حوالي ٢٨ مركزا حدوديا لشؤون الهجرة لا يتطلب دعما للهياكل الأساسية والمعدات.

٢٦ - وتوفر كل من دائرة شؤون الهجرة الهولندية ودائرة شؤون الهجرة الغانية والبعثة التدريب لموظفي مكتب شؤون الهجرة والتجنيس. ويخضع حاليا أربعة من ضباط شؤون الهجرة للتدريب الأساسي في أكاديمية دائرة شؤون الهجرة في غانا. وإضافة إلى ذلك تبرعت حكومة فرنسا بمركبتين، وخمس دراجات بخارية، وحواسيب وأزياء رسمية بغية تعزيز قدرة المكتب على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، في حين تبرعت المنظمة العالمية للهجرة بمعدات للمساعدة في تقديم خدمات الهجرة في مطار روبرتس الدولي. ويقدر المكتب بأنه في حاجة إلى ٢,٧ مليون دولار من أجل الاستغناء عن خدمات ضباطه. ويستوفي حاليا ٧٢٧ فقط من ضباط مكتب شؤون الهجرة والتجنيس، البالغ عددهم ٢٢٨ ١، شروط القبول الأساسية للتجنيد في دوائر الأمن الليبرية.

باء - تدريب القوات المسلحة الليبرية وإعادة هيكلتها وإصلاحها

٢٧ - تواصل الولايات المتحدة ريادتها على الصعيد الدولي في دعم تدريب وإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية البالغ قوامها ٠٠٠ ٢ جندي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت تقدما هاما في تدريب المجندين الجدد. وتخرجت في ٧ أيلول/سبتمبر دفعة ثانية من المجندين قوامها ٥٠٢ مجندا في مركز باركلاي للتدريب في مونروفيا، في حين تخرجت دفعة ثالثة قوامها ٤٨٥ من المجندين في ١١ كانون الثاني/يناير في معسكر وير، مما أوصل العدد الكلي للمجندين الذين جرى تدريبهم إلى ١٢٤ ١ مجندا. وبدأ الخريجون في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في حضور دورة تدريبية فردية متقدمة للمشاة في معسكر وير. وبدأ في ٨ آذار/مارس في مركز وير تدريب الدفعة الرابعة من المجندين والتي قوامها ٥٢٥ مجندا من ضمنهم ٢٥ امرأة.

٢٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دخلت ثلاث سرايا من سرايا البنادق كتيبة المشاة الأولى لقوات ليبريا المسلحة في الخدمة في حفل برئاسة رئيسة الجمهورية جونسون سيرليف. وأنتدب ثلاثة ضباط من بنن، وغانا ونيجيريا لوزارة الدفاع الليبرية للمساعدة في قيادة هذه الوحدات وتوجيهها. وفي غضون ذلك، يتلقى حوالي ١٥ من أفراد قوات ليبريا المسلحة من الضباط والمتخصصين تدريبا في المؤسسات العسكرية النيجيرية. وقد استفاد العديد من الضباط في السابق من التدريب التخصصي في ألمانيا والصين والولايات المتحدة.

جيم - وضع إستراتيجية وهيكل للأمن على الصعيد الوطني

٢٩ - وُضعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير استراتيجية أمنية وطنية تشمل اقتراحات لهيكل أمني خاضع للمساءلة وإطار تنظيمي. وتركز الاستراتيجية على تحسين تنسيق ومراقبة

الأنشطة الأمنية المناطة بالعديد من الوكالات، وتحديد الصكوك التشريعية التي تنظم هذه الأنشطة، وتنص على المساءلة، والاستدامة، والكفاءة المالية والتنفيذية لهذه الوكالات. ويجري كذلك إعداد مشروع استراتيجية للتنفيذ.

دال – إعادة إدماج المحاربين السابقين

٣٠ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدأ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، بالتعاون مع البعثة، في تنفيذ برنامج لعام واحد لإعادة الإدماج والتأهيل لمجموعة أخيرة من حوالي ٧٠٠ ٨ من المحاربين السابقين المسجلين في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، الذين لم يستفيدوا بعد من أي برنامج لإعادة الإدماج والتأهيل. وقدمت حكومة النرويج ٧ ملايين دولار لتنفيذ هذا البرنامج، الذي من المتوقع أن يعزز قابلية المستفيدين منه للتوظيف من خلال التدريب الملائم لاحتياجات سوق العمل، والتلمذة الصناعية أو التنسيب الوظيفي.

٣١ – وواصلت البعثة جمع وتدمير ما تبقى من أسلحة وذخائر سُلمت طوعا أو اكتشفت من خلال عمليات البحث. ووصل مجموع ما جمعته البعثة ودمرته منذ نهاية برنامج نزع السلاح والتسريح في عام ٢٠٠٥، إلى ٨٨٤ قطعة سلاح، و٧٥٤ ١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٨٣٨ ١٠٨ طلقة، و ٠٠٢ ١٢ من قطع الغيار المتنوعة أو أجزاء متنوعة. ومنذ أن بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج جمع الأسلحة من المجتمع المحلي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جمع البرنامج ٣٥٤ بندقية، و ١٤١ ٤٠ طلقة، و ٩٦٧ من قطع الغيار و ٨٧٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

هاء – توطيد سلطة الدولة

٣٢ – لا يزال التقدم في استعادة وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد يسير بوتيرة بطيئة. وتواصل أفرقة دعم المقاطعات، التي أنشئت لضمان نهج متسق وموحد للأمم المتحدة في دعم حكومة ليبريا على مستوى المقاطعات، الاجتماع شهريا في جميع المقاطعات الخمس عشرة لوضع خطط عمل لمعالجة احتياجات كل مقاطعة.

٣٣ – وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظمت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، سلسلة من المشاورات على مستوي المنطقة والمقاطعة لتحديد الأولويات من أجل إدخالها ضمن استراتيجية البلد للحد من الفقر. ومن المتوقع أن تشكل هذه الاستراتيجية البرنامج الوطني للإنعاش والتنمية خلال السنوات الثلاث القادمة. وأكدت كافة المقاطعات خلال المشاورات على أن الطرق والبنى التحتية الأساسية تحتل قمة أولويات

احتياجاتها. كما اعتُبرت قضايا التعليم، والماء، والتنمية الاقتصادية المحلية من بين الأولويات الرئيسية.

٣٤ - ووقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير تأخير في إصلاح المباني الإدارية للمقاطعات، وهو ما يعزى للقيود المتعلقة باللوجستيات والقدرات التي تعوق شركاء التنفيذ. ومن بين المباني التي حُددت للإصلاح، لم تكتمل وتسلم للحكومة سوى أربعة في مقاطعات مونتسيرادو، ومارجيبي، وريفر سيس وريفر جي. واكتمل كذلك إصلاح المبنى الإداري في مقاطعة غراند باسا بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويجرى حاليا إصلاح وتشييد ثلاثة مبان إدارية في مقاطعات غباربولو، وبومي وغراند كرو. ورغم التقدم المحرز في إعادة تأهيل هذه الهياكل، فإن عمل مسؤولي المقاطعات وممثلي الوزارات المعنية لا يزال يعوقه بدرجة خطيرة الافتقار إلى وسائل الاتصالات والمعدات المكتبية، فضلا عن الافتقار إلى السكن والمركبات والطرق الجيدة.

٣٥ - وخلال الفترة بين شهري آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استفاد حوالي ١ ٢٠٠ من المسؤولين الحكوميين المحليين، الذين يمثلون كافة المقاطعات الخمس عشرة، من التدريب في مجال التربية الوطنية، الذي تضطلع به الحكومة بالاشتراك مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمانحين. وتركز التدريب على القيادة، والهوية الوطنية، والشفافية، والمساءلة، وحقوق الإنسان، والأهداف الإنمائية للألفية، وبناء السلام والمصالحة.

٣٦ - ويساعد فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة معهد ليبريا لخدمات الإحصاءات والمعلومات الجغرافية في أعماله التحضيرية لإجراء تعداد سكاني وطني في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آذار/مارس. وسوف يكون هذا هو أول تعداد تجريه حكومة ليبريا منذ عام ١٩٨٤. وقامت البعثة بتدريب ١٥٦ موظفا ميدانيا على استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، وتوفير خرائط طبوغرافية وأخرى معدة عن طريق السواتل للمعهد المذكور. كما ستوفر البعثة الدعم اللوجستي لتيسير عملية التعداد السكاني.

واو - تعزيز الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية

٣٧ - في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد وإدارتها بكفاءة، وقعت هيئة تنمية الحراجة عقد إدارة مع إحدى الشركات السويسرية يهدف إلى التثبيط عن الإنتاج غير المشروع للأخشاب وكفالة وفاء تصدير المنتجات الحرجية بالمعايير الدولية. كما اكتملت عملية تقديم الهيئة لـ ١٠ أنظمة أساسية للاستعراض العام. وأبدت حتى الآن، نحو ٨٥ شركة محلية وأجنبية اهتمامها بالمشاركة في الاستقلال التجاري للغابات. وفي غضون ذلك، قامت الحكومة بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للامتيازات

الحراجية لتقوم بجملة أمور، منها استعراض اتفاقات الامتياز، والموافقة على التقارير التي يعدها فريق تقييم العروض المقدمة للحصول على الامتيازات، وإعداد خطة سنوية للامتيازات من أجل الموافقة عليها.

٣٨ - وقد استأنفت ليبريا تصدير الماس الخام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حضرت ليبريا أول جلسة عامة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في بروكسل. وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة جهودها لإعادة تنظيم قطاع الماس من خلال تحويل المكتب الحكومي للماس إلى مكتب المعادن النفيسة، وفرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس إلى المجلس الليبري للماس. كما أنجزت مشروع سياسة عامة للمعادن وتعمل من أجل إقامة نظام مساحي للتعدين.

٣٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بسط سيطرتها وتوفير الخدمات الاجتماعية في مزارع المطاط في ليبريا وفقا لما أوصت به فرقة العمل المشتركة بين حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة المعنية بمزارع المطاط. وفي هذا الصدد، أُجريت إصلاحات عاجلة في طرق الوصول المؤدية إلى مزرعة المطاط في سينو التي ظلت تُدارُ لعدة سنوات بصورة غير قانونية من جانب المحاربين السابقين. ومن المتوقع أن تيسر هذه الإصلاحات نشر قوات البعثة في المزرعة وتمكن من إقامة فريق إدارة مؤقت. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، سُلمت مزرعة كافالا للمطاط إلى أصحابها المعترف بهم قانونا، الأمر الذي وضع نهاية لحيازة فريق الإدارة المؤقتة الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوحدة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية التابعة للبعثة الدعم التقني إلى وكالة حماية البيئة لاستعراض السياسة البيئية الوطنية والإطار التشريعي، فضلا عن أنظمة تقييم الأثر البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتعزيز قدرات وكالة حماية البيئة، قامت البعثة بتدريب ٣٠ من موظفي الوكالة ليصبحوا مفتشين في شؤون البيئة. وسيوزع الأفراد الذين تلقوا التدريب قريبا على المقاطعات.

زاي - تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

تعزيز حقوق الإنسان

٤١ - رغم أن حالة حقوق الإنسان عموما في البلاد مستمرة في التحسن، فلا تزال أوجه القصور في نظام العدالة تشكل تحديات خطيرة للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل هذه العيوب التغيب المتكرر عن العمل وعمليات الإبلاغ عن ممارسات

الفساد التي يتورط فيها رجال القضاء والمسؤولون عن إنفاذ القانون؛ ومرافق الاحتجاز التي لا تلبي الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان؛ والأعداد الكبيرة للمحتجزين قبل المحاكمة الذين ينتظرون المحاكمة لفترات طويلة؛ وعدم كفاية أعداد موظفي الإصلاحيات المؤهلين. ونتيجة لهذه المشاكل، زادت احتجاجات النزلاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - وعلى الرغم من سن قانون الاغتصاب المعدل في عام ٢٠٠٦، لا تزال معدلات اغتصاب النساء والفتيات مرتفعة. علاوة على ذلك، فإن ملاحقة مرتكبي العنف الجنسي قضائيا أمر صعب بسبب أوجه القصور في نظام العدالة الجنائية، والمراد رد دعاوى الاغتصاب بسبب التسويات التي تجرى خارج المحكمة بين الضحايا والجناة.

٤٣ - وتقوم السلطة التشريعية حاليا باستعراض قانون لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وبصدور هذا القانون وتعيين المفوضين، يُتوقع أن تبدأ اللجنة عملها بكامل طاقتها. وفي غضون ذلك، تقوم وزارة العدل بأعمال تحضيرية لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

دعم الجهاز القضائي والسجون

٤٤ - لا يزال إصلاح النظام القضائي والإصلاحي بطيئا. ويظل الجهاز القضائي مقيدا بسبب قلة الهياكل الأساسية، ونقص أعداد الموظفين القضائيين والقانونيين المؤهلين، ونقص القدرة على تجهيز القضايا، وسوء إدارة القضايا وقصور تدريب موظفي المحاكم، وانخفاض المرتبات، وعدم وجود إطار ينظم سياسة الإصلاح القانوني والقضائي ونظام قانوني يسمح للمواطنين الليبريين وحدهم بممارسة المهن القانونية أو القضاء. ونتيجة لهذه النقائص، فإن الكثيرين من الليبريين قليلو الثقة بالجهاز القضائي. وتعمل البعثة بشكل حثيث مع وزارة العدل والمحكمة العليا في محاولة لمعالجة أوجه القصور هذه. كما أن البعثة شريك فعال في الأفرقة العاملة المعنية بالحوكمة وسيادة القانون التابعة للجنة الليبرية للتعمير والتنمية، وتدعو البعثة إلى إدراج الإصلاحات القانونية والقضائية، بما في ذلك إصلاح قضاء الأحداث، في استراتيجية الحد من الفقر في ليبريا.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة أنشطتها المتعلقة بالرصد وتقديم المشورة وبناء القدرات. واستخدمت بشكل متزايد خدمات الميسرين الوطنيين ووفرت التدريب للمدربين الذين سيساعدون في بناء قدرات الجهاز القانوني والقضائي. علاوة على ذلك، تقدم البعثة الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء لجنة بإصلاح القانون باعتبارها آلية مستدامة لإصلاح القانوني والتنمية؛ وإنشاء معهد للتدريب القضائي؛ وإعادة بناء المحاكم؛ وإنشاء قاعدة بيانات قضائية وطنية؛ وإصلاح نظام المنح الدراسية في تخصص القضاء

لجذب المؤهلين من الطلاب المعوزين للالتحاق بكلية لويس أرثر غرايمز للحقوق في جامعة ليبريا؛ واستعراض الآليات المتصلة بالتأديب القضائي، ورسوم المحاكم، وسندات الكفالة.

٤٦ - وفيما يتعلق بنظام الإصلاحيات، واصلت البعثة تدريب أفراد من مكتب الإصلاحيات والتأهيل لتوفير الأمن في المرافق الإصلاحية. وقامت البعثة حتى الآن بتوظيف وتدريب ٢٠٩ من موظفي الإصلاحيات. ويتلقى حاليا ٦٩ من هؤلاء الموظفين تدريبا عمليا في المرافق الإصلاحية، في حين أكمل ١٠ موظفين برنامجا لتدريب الخاص بتكوين المدرّبين. وقد سُرّح حوالي ٢٩ من موظفي الإصلاحيات في المرحلة الأولى من عملية التسريح التي تمولها الولايات المتحدة. ووُضع ٣٥ موظفا آخرين على قائمة التسريح في المرحلة الثانية من هذه العملية.

٤٧ - ومعظم الإصلاحيات، بما فيها سجن منروفيا المركزي، إما مكتظة أو تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية. وأغلب السجناء هم من المحتجزين قبل المحاكمة ينتظرون لفترات طويلة قبل عرض قضاياهم على المحاكم. وفي محاولة لتخفيف الاكتظاظ في سجن منروفيا المركزي، شُيد مبنى جديد بتمويل قدمته كل من الولايات المتحدة والنرويج. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ سجن زويدرو الذي جرى تجديده مؤخرا، والذي يقع في مقاطعة جيديه، يستقبل السجناء المحكوم عليهم. وسيُخصص أفراد من الشرطة الوطنية الليبرية قريبا لهذا المرفق لزيادة تعزيز الأمن. وتبذل البعثة حاليا جهودا لتفعيل حلقات عمل بشأن السجون ووضع أنشطة لتأهيل السجناء.

لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

٤٨ - منذ قدمت تقريري الأخير، أحرزت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها. فقد بدأت اللجنة تنظم جلسات استماع علنية على المستوى الوطني في منروفيا في ٨ كانون الثاني/يناير. ودعت الرئيسة إلين جونسون سيرليف، عند إلقائها خطابا في افتتاح الجلسات، الليبريين إلى الاستجابة لطلبات اللجنة لحضور جلسات الاستماع وتقديم شهادات صادقة. كما اعتذرت الرئيسة لشعب ليبريا باسم جميع حكومات ليبريا عن الأفعال التي أسهمت في اندلاع النزاعات، وكررت تأييد حكومتها للجنة. ومنذ انطلاق جلسات الاستماع، حضر عدد من الجناة والضحايا أمام اللجنة للحديث عما ارتكبوه أو تعرضوا له من انتهاكات وتجاوزات في أثناء الحرب.

٤٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أنهت اللجنة جلسات الاستماع العلنية في منروفيا وبدأت عقد جلسات استماع في المقاطعات. ويُتوقع أن يدلي حوالي ٣٠ من الشهود بإفاداتهم في كل مقاطعة. ففي يومي ١٢ و ١٨ شباط/فبراير، على التوالي، بدأت اللجنة

في عقد جلسات استماع علنية في مقاطعتي ميريلاند وغراند كرو. وتسلمت اللجنة حتى الآن ٤,٣ ملايين دولار من أصل الميزانية التشغيلية المتوقعة البالغة ٩ ملايين دولار. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع اللجنة لكفالة النجاح في إنجاز ولايتها.

حاء – الحوكمة الاقتصادية

٥٠ – واصلت حكومة ليبريا إحراز تقدم في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، أُحرز تقدم في وضع نظم للرقابة الداخلية والبرمجيات الجديدة في وزارة المالية، وتقديم مشروع قانون بشأن لجنة لمكافحة الفساد إلى المجلس التشريعي، ووضع وثيقة إطارية للاستراتيجية الحكومية العشرية لتنمية القدرات، ورسم استراتيجية معززة للاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة التوجيهية للاقتصاد والحوكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على صلاحيات المستشار على المدى الطويل لدى مكتب الجمارك والمكوس، والمستشار الخاص لدى المصرف المركزي الليبري. كما تم تعيين خبراء لدى المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك مكتب الجمارك والمكوس، وهيئة الموانئ الوطنية، والمصرف المركزي الليبري.

طاء – الإنعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٥١ – تقوم وزارة الأشغال العامة وبعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي معا بتوفير فرص عمل قصيرة الأمد لليبريين، كما تقوم بإصلاح الطرق الحيوية لإيصال إمدادات البعثة من خلال مشاريع إصلاح الطرق. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد عدد من أهالي المجتمعات المحلية والمحاربين السابقين من إصلاح الطرق الفرعية والثانوية على يد مهندسين تابعين لبعثة الأمم المتحدة. وبفضل المساعدة المقدمة في إطار برنامج مبادرة الإعانة الغذائية المحلية التابع لبرنامج الأغذية العالمي ووزارة الأشغال العامة، تقوم البعثة أيضا بتيسير تشغيل سكان المجتمع المحلي في تنظيف جنبات الطرق وغيرها من أعمال الإصلاح الأساسية للطرق.

٥٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الرئيسة إلين جونسون سيرليف بتدشين المرحلة الثانية من برنامج الطاقة لحالات الطوارئ الذي سيوفر الكهرباء لأجزاء من منروفيا وضواحيها.

٥٣ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعلنتُ استحقاق ليبريا للحصول على التمويل في إطار النافذة الثانية لصندوق بناء السلام. ونتيجة لذلك، خُصص مبلغ ١٥ مليون دولار لمشاريع بناء السلام الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإدارة النزاعات؛ وبناء السلام وتسوية

النزاعات وتعزيز قدرة الدولة على توطيد السلام. وبينما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية إدارة الصندوق، ستضطلع لجنة توجيهية مشتركة، برئاسة كل من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة، بمسؤولية استعراض المشاريع والموافقة عليها. وسيدعم اللجنة فريق استشاري تقني قطري.

ياء – الأنشطة الإنسانية

٥٤ – على الرغم من أن الحالة الإنسانية في ليبريا مستمرة في التحسن، فلا يزال البلد يواجه تحديات خطيرة وخصوصا في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والماء والصرف الصحي. ولم يرد حتى الآن سوى ٦٢ في المائة من مبلغ ١١٠ ملايين دولار المطلوبة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية القصوى المبينة في خطة العمل الإنساني المشتركة، بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير أسباب المعيشة المنتجة لجماعات العائدين، وتعزيز المجتمع المدني والسلطات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت بعثة الأمم المتحدة عددا من أنشطة التوعية الطبية التي قدمت العلاج الطبي لحوالي ٠٠٠ ٢٤ مريض.

٥٥ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تحقق بعد العودة الطوعية، وكشفت العملية عن أن ٥٠٩ ٧٥ لاجئين ليبريين مسجلين ما زالوا يقيمون في مختلف البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وهناك أيضا ٣٢٧ ١٠ لاجئا من سيراليون وكوت ديفوار وبلدان أخرى يقيمون في ليبريا. وتحاول الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة ليبريا، إيجاد حلول دائمة لإدماج اللاجئين السيراليونيين في ليبريا. ولا تزال مهمة إعادة إدماج العائدين في المجتمعات بنجاح تشكل تحديا رئيسيا.

كاف – الشؤون الجنسانية

٥٦ – تقوم بعثة الأمم المتحدة، باعتبارها جزءا من فريق الأمم المتحدة المتخصص في الشؤون الجنسانية، بتقديم الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى رسم سياسة وطنية عامة عن الشؤون الجنسانية، وإعداد تقرير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ليبريا. وقدمت وحدة الاستشارات الجنسانية، في إطار البعثة، تدريبا على الشؤون الجنسانية لأفراد حفظ السلام، ووضعت خطة عمل على نطاق البعثة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، باعتبار ذلك جزءا من دورها في تعميم المنظور الجنساني داخليا. كما نظمت الوحدة تدريبا لبناء القدرات على التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات والوكالات الحكومية.

لام – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٧ – واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لبعثة الأمم المتحدة التعاون مع خلية التدريب المتكامل بالبعثة من أجل إجراء تدريب للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى تنظيم دورات عن تقييم المخاطر الشخصية، كجزء من التدريب التوجيهي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وواصلت الوحدة أيضاً تعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبريا من خلال مشاركتها في برنامج مذاع على الهواء مباشرة يشارك فيه المستمعون عن طريق الاتصال هاتفياً. وبالإضافة إلى هذا، قامت الوحدة بتوعية أكثر من ١٧٥ عضواً بكنيسة الراعي الصالح الأسقفية في باينيسفيل، من ضواحي مونروفيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونُفِّذ برنامج مشابه لتوعية ١ ١١١ مجندا بالقوات المسلحة لليبريا، ويجري تدريب ٦٧ موظفاً إصلاحياً بأكاديمية الشرطة الوطنية.

ميم – سلوك الموظفين والانضباط

٥٨ – واصلت الوحدة المعنية بسلوك الموظفين والانضباط العمل على وضع استراتيجيات لمنع حدوث أي حالات من سوء السلوك في جميع فئات موظفي الأمم المتحدة وتحديد هذه الحالات، والإبلاغ عنها ومواجهتها مواجهة فعالة. وواصلت أيضاً التركيز في دوراتها التدريبية وحملاتها للتوعية على سياسة الأمين العام التي لا تسمح على الإطلاق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وعلاوة على هذا، ساعدت الوحدة الحكومة في تنسيق حملتها الوطنية للتوعية بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ثلاث حالات للاستغلال والاعتداء الجنسي، و ١٤ حالة من حالات سوء السلوك من ”الفئة ١“ (سوء السلوك الجسيم) و ١٠١ حالة من ”الفئة ٢“ (سوء السلوك الطفيف). ويجري حالياً التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي الثلاث. وأصدرت البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نشرة نصف سنوية عن أوضاع الحالات المبلغ عنها.

نون – الإعلام

٦٠ – واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة تقديم الدعم إلى برامج البعثة ذات الأولوية، علاوة على البرامج التي تتولاها الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وحكومة ليبريا، والمجتمع المدني، التي تهدف إلى ترسيخ السلام والاستقرار، والتشجيع على المصالحة، وتعزيز الإنعاش الوطني.

ونظمت البعثة سلسلة من أنشطة التوعية العامة والبرامج الإذاعية عن موضوع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأعمال التي تقوم بها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقامت بالإضافة إلى هذا، بتنظيم حلقات عمل لكبار المحررين عن الكتابة الإبداعية، والصحافة المعنية بشؤون التنمية، مما أدى بعدها إلى إنشاء الجمعية الليبرية للصحافة المعنية بشؤون التنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت إذاعة البعثة بإعداد وإذاعة سبعة برامج جديدة، تشمل برنامج ''معلمونا، مدارسنا''، بالتعاون مع وزارة التعليم ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وهي برامج تركز على تحسين نوعية التعليم، و ''ما هي مشكلتك؟ ''، وهو برنامج مشورة نفسية اجتماعية يتناول مسائل المصالحة والمسامحة.

خامسا – تصفية البعثة

٦١ - انتهت مرحلة التوطيد لخطة البعثة للتوطيد والتصفية والانسحاب رسمياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أُحرِز بعض التقدم في الوفاء بمؤشرات التقدم المحددة وفقاً للمقاييس المرجعية الرئيسية الأربعة، وهي الأمن وسيادة القانون والحوكمة والإنعاش الاقتصادي والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية خلال مرحلة التوطيد. غير أن التقدم المحرَز كان بطيئاً في بعض المجالات، لا سيما في مجال تعزيز قطاع العدالة، وتدريب القوات المسلحة الليبرية، ووضع استراتيجية وهيكل للأمن على المستوى الوطني، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وستواصل البعثة رصد التقدم المحرز في الوفاء بهذه المقاييس المرجعية خلال فترة التصفية من خطة البعثة للتوطيد والتصفية والانسحاب. وتَرِد المقاييس المرجعية لمرحلة التصفية، بالإضافة إلى مؤشرات التقدم، في المرفق الأول لهذا التقرير.

ألف – العنصر العسكري

٦٢ - بموجب القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧) اعتمد مجلس الأمن توصيتي بخفض العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحوالي ٢ ٤٥٠ فرداً خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعليه، تم سحب كتيبة مشاة من ناميبيا من البعثة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأُرسِلت سَرية من الكتيبة الباكستانية إلى المواقع التي أخليت. وفي ٨ شباط/فبراير، بدأت كتيبة من الوحدة البنغلاديشية في الانسحاب من البعثة. وستغطي كتيبة غانية تم تقليل حجمها المنطقة التي أُخليت. وستعود كتيبة أخرى من السنغال إلى وطنها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لتحل محلها كتيبة أصغر حجماً من إثيوبيا. وبالإضافة إلى هذا، سيُخفَّض قوام الكتيبتين الغانية والنيجيرية، اللتين تتناوبان العمل في

الوقت الحالي، بواقع سرية لكل منهما. ويتوخى أن يتم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر إعادة حوالي ٤٥٠ ٢ فرداً إلى أوطانهم، ليصبح قوام البعثة حوالي ٦٩١ ١١ فرداً.

باء – عنصر الشرطة

٦٣ – تماشياً مع القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، سيبدأ عنصر الشرطة في سحب أفراده تدريجيا في نيسان/أبريل. ويتوقع أن يغادر ٤٩٨ مستشاراً لشؤون الشرطة البعثة على سبع مراحل ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مما سيخفض قوام الشرطة إلى ٧٤٢ فرداً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

جيم – العنصر المدني

٦٤ – ستواصل البعثة تعديل عنصرها المدني، وفقاً لما تقتضيه الحال، بحيث يمكنها التكيف مع الأولويات الناشئة. وبالنظر إلى التقدم المحرز في إعادة إدماج المحاربين السابقين وفي التحول من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى مرحلة الإنعاش المبكر، فقد قامت البعثة بإدخال بعض التعديلات على قسمها المعني بشؤون إعادة الإدماج والتأهيل والإنعاش، بالإضافة إلى قسمها المعني بتنسيق الشؤون الإنسانية.

سادسا – ملاحظات

٦٥ – تواصل حكومة ليبريا التركيز على الأولويات الهامة المتمثلة في كفالة تحقيق الإنعاش الاقتصادي؛ والحصول على إعفاء من مديونية البلد؛ ومكافحة الفساد؛ وتنفيذ استراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر؛ وإنعاش القطاع الزراعي؛ وإصلاح الخدمات الأساسية؛ وإصلاح البنى التحتية الأساسية التي تشمل الطرق؛ وتجديد وبناء المدارس والعيادات والمستشفيات والمباني الإدارية. وبالإضافة إلى هذا، تحرز الحكومة تقدماً في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وإعادة السيطرة على مواردها الطبيعية وإدارتها بكفاءة؛ وتعزيز قدرات مؤسساتها؛ وتوطيد سلطتها في كافة أنحاء البلد. وهي تتخذ أيضاً خطوات جديرة بالإشادة من أجل إشراك جميع الأطراف الليبرية المعنية في عملية استراتيجية الحد من الفقر.

٦٦ – وبرغم تلك التطورات المشجعة، فلا يزال يتعين تنفيذ عدد من المهام البالغة الأهمية تنفيذا كاملا لكفالة استدامة السلام والاستقرار. وتشمل هذه المهام إصلاح النظام القانوني والقضائي، وإعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب، وتوسيع نطاق سيادة القانون يشمل مختلف أنحاء البلد. هذا، ولا تزال ليبريا تواجه تحديات ضخمة في مجاليّ التعمير والتنمية، ومن

هذه التحديات تفشي الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الأمية على نطاق واسع، وضعف الهياكل الأساسية وقصور توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليم. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، فإن الفساد لا يزال أحد الشواغل الرئيسية.

٦٧ - وفي حين تحقق تقدم كبير في إعادة هيكلة الشرطة وتدريب أفرادها، فإن نشر القوة وعملياتها لا تزال يعوقها الافتقار إلى المركبات ومعدات الاتصال وأماكن الإقامة. وأناشد المانحين أن يقدموا يد الدعم السخي للوفاء باحتياجات الشرطة الوطنية الليبرية من المعدات ونشر القوات. ويسرني أن تدريب أفراد القوات المسلحة الجديدة لليبريا يكتسب زخماً، كما يسرني أن تدريب أفراد وحدة الشرطة الجديدة لمواجهة الطوارئ قد بدأ. وينبغي للحكومة أن تعجِّل بوضع استراتيجيتها الأمنية وهيكلها الأمني اللذين سيمكناها من رسم خريطة طريق متماسكة لتولي المسؤولية الأمنية للبلد.

٦٨ - ويعتبر وجود نظام قضائي عادل وفعال من العناصر الأساسية التي تكفل تجنب العودة إلى النزاع في ليبريا. وعلى الرغم من أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح القطاع القضائي وتعزيز سيادة القانون هي خطوات مشجعة، فإنه لا يزال هناك الكثير والكثير الذي يتعين القيام به. وفي هذا الصدد، تحتاج الحكومة إلى مواجهة التحديات الهيكلية القائمة منذ أمد طويل والتي يواجهها قطاع العدالة، عن طريق اعتماد نهج شامل والقيام بإصلاحات بعيدة المدى. هذا، ويلزم تغيير النظام القضائي ونظام الإصلاحيات تغييراً جذرياً لتمكين الأشخاص من الاحتكام إلى القضاء بشكل أكبر، ومن أجل التخفيف من المعاناة التي يتعرض لها من غير داع المحتجزون والمسجونون. وأحث الشركاء الدوليين على دعم الحكومة في هذا المسعى.

٦٩ - ويساورني القلق إزاء الأعداد الكبيرة من الشباب العاطل عن العمل، بما في ذلك المحاربين السابقين، الذين لا يزالوا يشكلون خطراً محتملاً على الاستقرار في البلد. ومن المهم بالنسبة لجميع المعنيين أن يعملوا معا على توفير فرص العمل المستدام للعاطلين. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للشركاء والمانحين الدوليين الذين يدعمون برامج إعادة إدماج المحاربين السابقين وتأهيلهم، ويتيحون فرص عمل لشعب ليبريا.

٧٠ - وقد بذلت الحكومة جهوداً مشكورة لاستعادة السيطرة على تعدين الماس. غير أن هناك ضرورة لاتخاذ تدابير إضافية في سبيل ضمان تنظيم صناعة الماس تنظيما فعالا. وسيكون من المهم أيضاً بالنسبة للحكومة أن تنشئ مصرفاً للبيانات المحوسبة لرُخص التعدين،

واستعراض حوافز ومكافآت الموظفين الميدانيين بوزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وتعزيز الجهود لضمان استخدام القنوات المصرفية في جميع المعاملات ذات الصلة بالماس.

٧١ - ويثلج صدري أن ألاحظ أن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بدأت جلسات استماعها العلنية بعد قرابة ستة أشهر من تعليق أعمالها. وأهيب بشعب ليبريا أن يحضر الجلسات وأن يزود اللجنة بشهاداته. وآمل أن تشكل هذه العملية جزءاً من عملية أوسع نطاقاً للمصالحة الوطنية من شأنها التصدي أيضاً للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان. وفي حين لا تزال اللجنة بحاجة ماسة إلى المساعدة المالية لإتمام عملها، فإنني أهيب بأعضاء المجتمع الدولي أن يقدموا التمويل للجنة.

٧٢ - وبعد، فأود أن أعرب عن عميق تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا على الدعم المتواصل الذي تقدمه في سبيل توطيد السلام في ليبريا. وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى ممثلتي الخاصة الجديدة، إلين مارغريت لوج، وإلى سلفها، آلان دوس، وإلى جميع العاملين بالبعثة من عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين، وإلى جميع الوكالات الإنمائية والإنسانية، وإلى المانحين الثنائيين العديدين والمنظمات غير الحكومية الكثيرة على ما قدمته من إسهامات هامة في توطيد السلام في ليبريا.

المرفق الأول

المقاييس المرجعية للمرحلة ٢ من عملية التوطيد والتصفية والانسحاب لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

مرحلة التصفية

المقاييس المرجعية	مؤشرات التقدم
الأمن[أ]	
القوات المسلحة الليبرية عاملة[ب]	أول كتيبة للقوات المسلحة الليبرية بتدريبات على مستوى المفرزة/الفصيلة مع البعثة
	أول كتيبة للقوات المسلحة الليبرية تقوم بتدريبات على مستوى السريّة مع البعثة
	حكومة ليبريا تعلن عن تشغيل أول كتيبة تتبع القوات المسلحة الليبرية
	ثاني كتيبة للقوات المسلحة الليبرية تقوم بتدريبات على مستوى المفرزة/الفصيلة مع البعثة
	ثاني كتيبة للقوات المسلحة الليبرية تقوم بتدريبات على مستوى السريّة مع البعثة
	حكومة ليبريا تعلن عن تشغيل ثاني كتيبة للقوات المسلحة الليبرية
الشرطة الوطنية الليبرية على المستوى الوطني عاملة	اكتمال تنفيذ الإجراءات الإدارية والتشغيلية على الصعيد الوطني
	إنشاء آلية للرقابة
	تشغيل وحدة مواجهة الطوارئ المكونة من ٥٠٠ عضو

	تحسين جودة الموارد البشرية عن طريق شهادة التحقق من كفاءة/لياقة الضباط التي تصدرها شرطة الأمم المتحدة (بناء على النزاهة والمهارة) بالاشتراك مع المفتش العام للشرطة ووزارة العدل
	تحسنت القدرة التشغيلية عن طريق تعزيز الهيكل الأساسي للشرطة ودعم اللوجستيات وتوفير المعدات بأقسام الشرطة في المقاطعات لضمان تقديم الدعم لنشر أفراد الشرطة الوطنية الليبرية بشكل مستدام وتعزيز القدرة التشغيلية
	تحقيق الاتساق بين التغطية الأمنية لأقسام الشرطة الوطنية الليبرية في المقاطعات، وذلك بجملة أمور، منها تعزيز أفراد الشرطة الوطنية الليبرية في مناطق محددة ترتفع فيها مستويات الخطر
استراتيجية وهيكل الأمن الوطني عاملة	وضع استراتيجية وهيكل الأمن الوطني وتنفيذها بالكامل
	تشغيل آليات التنسيق الأمني على المستوى الوطني وفي كل مقاطعة
تعزيز دعم ميزانية قطاع الأمن	تزيد حكومة ليبريا تدريجيا من مخصصها المالي السنوي في الميزانية الوطنية من أجل إصلاح القطاع الأمني
مراقبة ورصد الحركة عبر الحدود عاملة	استكمال تسريح الأفراد غير المؤهلين من مكتب شؤون الهجرة والتجنيس
	ازدادت قدرة مكتب شؤون الهجرة والتجنيس عن طريق التعقب والرصد الإلكترونيين للركاب بمطار روبرتس الدولي

	وجود ضباط مدربين في ٣٦ نقطة دخول دولية و ٣٦ نقطة خارجية عاملون
إعادة إدماج المحاربين السابقين	اكتمال برنامج التأهيل وإعادة الإدماج
الإنعاش الاقتصادي[ج]	
تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية	إنجاز إصلاحات الإدارة المالية العامة والحوكمة التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، عن طريق الموظفين الذين تتم مراقبتهم أو عن طريق البرامج الخلف
	الالتزام بحدود الإنفاق الحكومي مع أهداف الميزانية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي
	تنفيذ إجراءات تتسم بالشفافية والمساءلة في منح الامتيازات (كما توصي اللجنة التوجيهية للحوكمة الاقتصادية)
	تم التوصل إل نقطة الاكتمال بالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
تنشيط النمو الاقتصادي	استعادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع توقعات استراتيجية الحد من الفقر
تعزيز سلطة الدولة وإدارة الموارد الطبيعية	إعادة التفاوض بشأن منح امتياز المطاط للمزارع الرئيسية وتنفيذ السياسات التنظيمية في قطاع مزارع المطاط
	تنفيذ قانون الحراجة الوطنية
	تمارس وكالة حماية البيئة عملها في جميع أنحاء البلد
	الالتزام بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يسير بصورة فعالة وتتم مراقبته

الحوكمة وسيادة القانون[ج]

إصلاح قطاع العدالة	إنشاء وتشغيل آلية لاستعراض قضايا المحاكمات التمهيدية
	تشغيل لجنة إصلاح القوانين
	إنشاء معهد التدريب القضائي
	إنشاء آليات للمساءلة بالنسبة للمبالغ المالية المدفوعة أو الموكل بها إلى المحاكم
	توافر الخدمات الاستشارية القانونية في كل مقاطعة
	توافر مدافعين عامين مؤهلين في كل مقاطعة
	إنجاز الاستعراض الشامل لنظم المحاكم/القضاء التقليدية
	زيادة عدد الطلاب الذين يتخرجون كل عام في كلية الحقوق
	حدوث زيادة ملموسة في قدرة المحاكم على الانتهاء من مجموع القضايا القائمة في حينها وبما يتماشى مع القانون
إصلاح نظام الإصلاحيات	تسريح موظفي الإصلاحيات: المرحلة الأولى – الموظفون في سن المعاش التقاعدي (٦٥ سنة) أو ممن قضوا ٢٥ سنة في الخدمة. المرحلة الثانية – الموظفون الراسبون في الاختبار التحريري
	المقترحات المقدمة إلى حكومة ليبريا بإدخال تغييرات في قانون العقوبات بالنسبة للإصلاحيات
	تدريب ونشر ٥٠٠ موظف

	وجود مرافق إصلاحية عاملة في كل مقاطعة
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	تقديم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقريرا إلى الهيئة التشريعية المنوط بها تنفيذ الولاية
	ممارسة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لأعمالها
	البدء في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان
إحراز تقدم في مجال المصالحة	القيام بعمليات وبتدريب على الصعيد الوطني في مجال إدارة المنازعات لمعالجة الفوارق الاجتماعية التي طال أمدها
	توافر برامج الإنعاش وإعادة الإدماج المجتمعية للشباب العاطل عن العمل في المناطق شديدة الخطورة من الناحية الأمنية
	تعزيز نظام الأحزاب السياسية
	الإصلاح الدستوري
	تعزيز القدرة التشريعية على مراجعة القوانين وإقرارها
تعزيز المؤسسات الوطنية	إدارة المقاطعات عاملة في جميع أنحاء البلد
استراتيجية مكافحة الفساد	إنشاء لجنة مكافحة الفساد
إصلاح الخدمة المدنية	وجود مدونة لقواعد السلوك في الخدمة المدنية
	شغل ١٠٠ وظيفة في الخدمة التنفيذية العليا
	تعديل قوام الخدمة المدنية بحيث تكون بالحجم المناسب وتحسين ظروف الخدمة
الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية[ج]	
إصلاح شبكة النقل	إصلاح أهم الطرق الاستراتيجية وصيانتها

	اتخذت خطوات للامتثال لمعايير المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية
توسيع نطاق الخدمات الصحية	توسيع نطاق مجموعة التدابير الصحية الدنيا وتوفيرها عن طريق ٧٠ في المائة من المرافق الصحية
	تعزيز وتجهيز الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية القائمة/العاملة وعددها ٣٥٤ مرفقا
	زيادة عدد الأخصائيين الصحيين المتمرسين الموزعين على مختلف أنحاء البلد بنسبة ٤٠ في المائة
الحصول على التعليم الجيد	تجديد ٣٣ مدرسة ابتدائية و ٦ مدارس ثانوية؛ وبناء ٣٧ مدرسة ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية جديدة في مختلف أنحاء البلد
	زيادة عدد المقيّدين بالمدارس وإتمام التعليم بمعدل ٥ في المائة سنويا، لا سيما بالنسبة للفتيات، في مختلف أنحاء البلد
	زيادة عدد المعلمين المؤهلين في المدارس بنسبة ١٠ في المائة سنويا

(أ) المقاييس المرجعية الأساسية: علامات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الولاية والشروط اللازمة لضمان ''استقرار الحالة'' الأمنية. ويعرَّف ''استقرار الحالة'' الأمنية بأنه النقطة التي تصبح فيها خدمات ووكالات الأمن الوطنية عاملة بكامل طاقتها، ويتم المحافظة عليها في المقام الأول عن طريق موارد حكومة ليبريا.

(ب) تُعرَّف صفة ''عامل/عاملة'' كما يلي: وجود قدرات وظيفية ذات هياكل قيادة وإدارة واضحة؛ وهياكل تنظيمية ملائمة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة؛ والقيام بالتدريب وإعادة التدريب المستند إلى المهارات بشكل متواصل؛ ووجود مرافق لوجستية ملائمة، تشمل الموارد المالية والمواد والاتصالات. ويدعم هذه القدرات مبدأ/رؤية أساسية وتعتبر مستدامة وطنياً على المدى الطويل.

(ج) المقاييس المرجعية السياقية: ظروف أو عوامل يحتمل أن تشعل مجدداً فتيل صراعات عنيفة أو تتفاعل مع المقاييس المرجعية الأساسية على نحو يقوض الأمن.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الشرطة العسكرية والمدنية

(في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨)

العنصر	العسكري				الشرطة
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	الشرطة المدنية
الإتحاد الروسي	٦	صفر	صفر	٦	١٠
إثيوبيا	١٩	٦	١ ٧٧٦	١ ٨٠١	صفر
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
الأردن	٧	٨	١١٥	١٣٠	١٤٦
إكوادور	٢	١	صفر	٣	صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
إندونيسيا	٣	صفر	صفر	٣	صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	١
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٢
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤	١٤
باراغواي	٣	صفر	صفر	٣	صفر
باكستان	١٣	٩	٣ ٣٨١	٣ ٤٠٣	٣١
البرازيل	صفر	٣	صفر	٣	صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
بنغلاديش	١٨	١١	٢ ٧٨٢	٢ ٨١١	٣٠
بنن	٣	١	صفر	٤	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	٣
بوليفيا	٣	١	صفر	٤	صفر
بيرو	٢	١	صفر	٣	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٦
توغو	٢	١	صفر	٣	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
الجبل الأسود	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الجمهورية التشيكية	٣	صفر	صفر	٣	٥
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	صفر	صفر	صفر	صفر	١
الدانمرك	٣	صفر	صفر	٣	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢
رومانيا	٣	صفر	صفر	٣	صفر

العنصر	العسكري				الشرطة
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	الشرطة المدنية
زامبيا	٢	صفر	صفر	٢	٣٢
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣٣
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
السلفادور	٣	صفر	صفر	٣	٤
السنغال	٣	٤	٦٠٠	٦٠٧	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٦
الصين	٥	٨	٥٥٨	٥٧١	١٠
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	٢٤
غانا	١٢	٧	٨٥٠	٨٦٩	٤٦
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر
الفلبين	صفر	٥	١٦٥	١٧٠	٣٤
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠
قيرغيزستان	٤	صفر	صفر	٤	٣
كرواتيا	صفر	٥	صفر	٥	صفر
كينيا	٣	٤	صفر	٧	١٥
مالي	٤	١	صفر	٥	صفر
ماليزيا	١٠	صفر	صفر	١٠	صفر
مصر	٥	صفر	صفر	٣	١
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
المملكة المتحدة	صفر	٣	صفر	٣	صفر
منغوليا	صفر	٢	٢٤٨	٢٥٠	صفر
مولدوفا	٣	صفر	صفر	٣	صفر
ناميبيا	١	٢	صفر	٣	٤
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
نيبال	٤	٣	٤٠	٤٧	٢٥٧
نيجيريا	٢١	١٦	١ ٨٢٥	١ ٨٦٢	١٥٩
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٧	صفر	١٣	١٣
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
المجموع	**١٩٤**	**١١٤**	**١٢ ٦٤٠**	**١٢ ٩٤٨**	**١ ١٩٤**

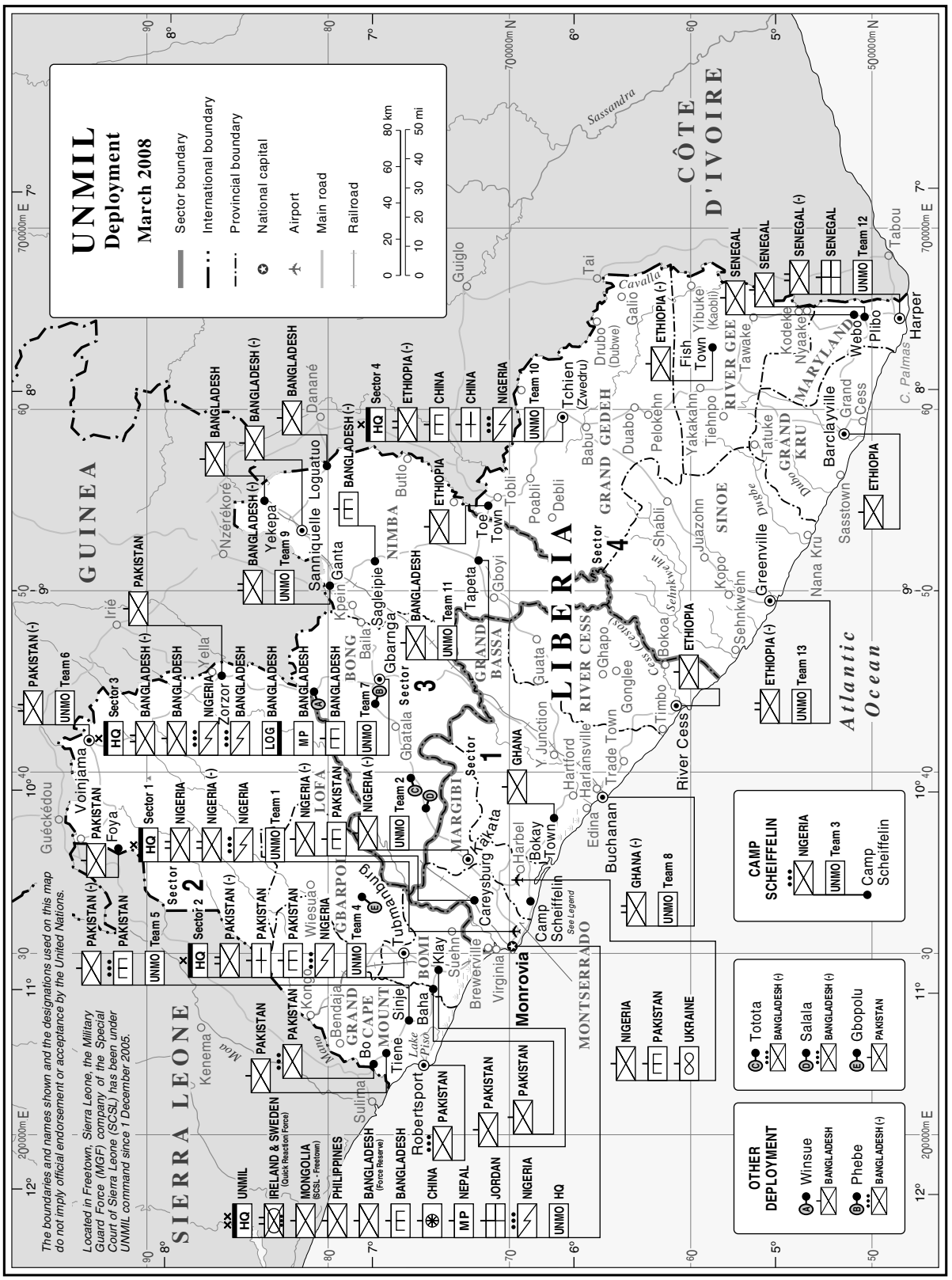
UNMIL
Deployment
March 2008
Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Located in Freetown, Sierra Leone, the Military Guard Force (MGF) company of the Special Court of Sierra Leone (SCSL) has been under UNMIL command since 1 December 2005.
SIERRA LEONE
GUINEA
LIBERIA
CÔTE D'IVOIRE
Atlantic Ocean
Monrovia
Sector 1
Sector 2
Sector 3
Sector 4
CAMP SCHEIFFELIN
OTHER DEPLOYMENT
Winsue
Phebe
Totota
Salala
Gbopolu
Map No. 4211 Rev. 17 UNITED NATIONS
March 2008
Department of Field Support
Cartographic Section